خلال مؤتمر صحافي لتحليل بعض القضايا الخاصة بالمؤسسة

رأس مال «الموانئ الكويتية» يرتفع إلى 200 مليون دينار

■ العبدالله: حريصون على محاربة الفساد ومعالجة التجاوزات من خلال التعاون الكامل مع اجهزة الدولة الرقابية

■ نقوم بملاحقة كل من انتهك المال العام وكبد المؤسسة خسائر فادحة في الفترات السابقة

جانب من المؤتمر الصحافي

اعلن مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية الشيخ يوسف العبد الله الصباح عن رفع رأس مال المؤسسة من ٦٥ مليون دينار الى ٢٠٠ مليون دينار بعد اضافة الأرباح التي حققتها المؤسسة الفترة الماضية.

وقال في المؤتمر الصحفي الذي عقد امس لتحليل بعض القضايا الهامة بشان مؤسسة الموانئ الكويتية والرد على ما اثارته الصحف المحلية حول التجاوزات التي حددها ديوان المحاسبة والتي ضمت ١٠٨ صفحة، ان المؤسسة حريصة على القضاء على الفساد ومعالجة التجاوزات من خلال التعاون الكامل مع كل الاجهزة الرقابية في الدولة، لافتا الى انه تم تعيين مراقب مالي داخلي ومدقق جنائي لحصر كافة التدفقات المالية ، اضافة الى الغاء عدد من المناقصات ،اعادة طرحها عبر لجنة المناقصات المركزية.

واضاف، مؤسسة الموانئ الكويتية انشات بشخصية اعتبارية مستقلة بهدف إدارة وتشغيل الموانئ المخصصة للملاحة التجارية بما في ذلك السفن الكبيرة والصغيرة وسفن الصيد والركاب، ولتفعيل الرغبة الاميرية السامية لحضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في تطبيق القانون ومحاربة الفساد فقد تركزت اولوياتنا في وضع خطة عمل مكونة من اربعة محاور .

واشار الى انها تشمل، التنظيم الإداري الداخلي وتنمية الكوادر الوطنية والاستعانة بخبرات عالمية، ومكافحة الفساد ،تطوير العمليات البحرية ومنشات الموانئ والتقع البحرية.

وقال ، وفيما يتعلق بالتنظيم الإداري الداخلي فقد قمت بترتيب الهيكل التنظيمي ترتيبا مؤقتا لحين العمل على إعادة هيكلة شاملة وحديثة وإصدار عدة تعاميم إدارية . واضاف، حرصاً مني على حسن سير العمل ورفع مستوى الأداء الوظيفي وسلامته بما يتطلبه ذلك من ضرورة بث روح التعاون المثمر بين الإدارة العامة للمؤسسة وكافة الادارات الأخرى التابعة لها بما يحقق الهدف المنشود ولحسن سير المرفق العام بانتظام واضطراد، أصدرت عدة تعاميم داخلية تتضمن تحفيز جميع العاملين بالمؤسسة لبث روح التعاون المثمر فيما بينهم البعض وبين الإدارة العامة من خلال تقديم كافة ما يتراءى لهم من آراء ومقترحات وملاحظات وشكاوى تتعلق بسير العمل داخل المؤسسة للإدارة العامة بهدف الوقوف على حقيقتها والعمل في القضاء على أي معوقات للعمل نزولا على مقتضيات المصلحة العامة وفقا للقانون، كما اكدنا على وجود التقيد عند اعداد المكاتبات والمراسلات الداخلية بين إدارات المؤسسة بالتوجيه للمدير العام مباشرة في حالة تبعية الادارة له أو لمساعد المدير العام المختص في حال تبعية الإدارة له وإرسال نسخة هذه المراسلات إلى المدير العام وصولا لإحاطة الإدارة العامة بكافة تفاصيل العمل الإداري داخل إدارات المؤسسة للارتقاء بالمستوى الإداري داخل المؤسسة.

وقال، كما قمت بتشكيل عدة لجان داخلية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة في اجتماعه رقم (2015/3).

واضاف، اما بخصوص مكافحة ومحاربة الفساد، فإن المؤسسة سوف تقوم بالتعاون التام مع كافة الأجهزة الرقابية بالدولة مثل ديوان المحاسبة وجهاز متابعة الأداء الحكومي وهيئة مكافحة الفساد وغيرهم من الجهات ذات الصلة وأخصها وزارة الداخلية وتزويدهم بكافة المعلومات والبيانات والمستندات المتعلقة بسير العمل بالمؤسسة والموانئ التابعة لها وعلاقاتها بالغير في كافة العقود والتصرفات بكل شفافية ودقة وحزم ، إذ انني قد أصدرت تعميما لكافة المدراء والمراقبين والموظفين بالتعاون التام مع ديوان المحاسبة وتزويده بكافة ما يطلبه من بيانات ومعلومات ومستندات بكل شفافية وصولا للحقيقة، وانه سوف يتم اتخاذ كافة الاجراءات القانونية ضد كل من لا يتعاون مع المدقق أو أي موظف لدى ديوان المحاسبة أو تزويده بتقارير مغلوطه أو توفير معلومات ناقصة.

كما حصلت على موافقة مجلس إدارة المؤسسة في اجتماعه رقم (2015/3) المنعقد بتاريخ 2015/3/31 بشان تعيين مراقب مالي داخلي وكذلك مدقق جنائي لحصر كافة التدفقات المالية (الايرادات) والمصروفات بصورة صحيحة ودقيقة ومراقبة كل من تسول له نفسه في إهدار المال العام من خلال التلاعب باموال المؤسسة واصولها وإهدارها وتسهيل الاستيلاء عليها واتفاقها بدون وجه حق أو بغرض تحقيق مصالح شخصية ومحاسبته وفقا للقانون والدستور.

كما اخذنا موافقة مجلس إدارة المؤسسة في اجتماعه رقم (2015/3) الاخير المنعقد بتاريخ 2015/3/31 الغاء كافة اجراءات المناقصات والمزايدات والممارسات التي طرحت والمزمع طرحها وذلك لإعادة دراستها وتقييمها من كافة الجوانب القانونية والفنية والمالية من قبل اللجان المنبثقة من اللجنة العامة للموانئ.

كما أن المؤسسة تاخذ بعين الاعتبار ملاحظات ديوان المحاسبة بالنسبة لأعمال المؤسسة في السنوات المالية السابقة وأخصها السنة المالية المنقضية 2014/2013 وتشكيل لجنة لدراسة تلك الملاحظات للوقوف على اسبابها وكيفية تلافيها مستقبلا من خلال العمل الدؤوب على معالجتها وحلها بكل شفافية وواقعية ومحاسبة المسيئين ومرتكبي تلك المخالفات إداريا وجنائيا وفقا للقانون، وذلك من خلال تشكيل لجان تحقيق من قبل الإدارة القانونية بالمؤسسة، حرصا منا على محاربة الفساد والفاسدين.

واضاف، كما انني اعاهدكم بان محاسبة الفساد والفاسدين لن ينتهي بهدوء، إذ اننا سوف نقوم بملاحقة كل من انتهك المال العام وكبد المؤسسة خسائر فادحة في الفترات السابقة واتخاذ كافة الاجراءات القانونية الصحيحة نحو استعادة كافة الاراضي المملوكة للمؤسسة بما فيها ارض ميناء عبدالله والدوحة وكافة الاراضي الاخرى المغتصبة من الغير وتحسين الخدمات اللوجستية بها لزيادة وتعظيم إيرادات المؤسسة.

كما ستقوم المؤسسة بتزويد جهاز متابعة الاداء الحكومي بتقرير شهري بصفة دورية يوضح كافة اعمال المؤسسة وما توصلت إليه من اجراءات في سبيل مكافحة الفساد وتطوير المؤسسة وتبادل المعلومات مع الجهاز في هذا الشان ، فضلا عن أن المؤسسة ترحب بالزيارات الدورية الذي يقوم بها اعضاء ديوان المحاسبة للمؤسسة وتقديم كافة البيانات والمعلومات التي يطلبونها بكل شفافية ودقة وأمانة مشفوعة بالمستندات الدالة عليها حرصا منا على حسن التعاون مع ذلك الجهاز الرقابي.

وقد كلفت الإدارة القانونية بالمؤسسة بحصر كافة القضايا المرفوعة من المؤسسة او ضدها، وكذا الأحكام التي صدرت لصالحها أو ضدها واتخاذ الاجراءات القانونية نحو تنفيذ كافة الأحكام الصادرة لصالحها وفقا لمنطوقها وعدم ارجاء تنفيذ الأحكام القضائية احتراما لقدسية الأحكام وارساء مبدأ سيادة القانون.

وابشركم بان الجهاز القانوني للمؤسسة يعمل على وتيرة عالية من الكفاءة القانونية والدليل على ذلك نسبة الأحكام التي صدرت لصالح المؤسسة في الأونة الأخيرة بما يعادل حوالي 85% من إجمالي نسبة الأحكام.

كما اصدرت تكليف للإدارة القانونية بالمؤسسة بمتابعة كافة قضايا المال العام لدى النيابة العامة والمحاكم والمتمثلة في قضايا المنطقة الحرة واستثمار المؤسسة في صندوق الموانئ الاستثماري والتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة الداخلية لمنع رسو أي سفن محظورة دوليا.

كما أود التنويه إلى ان محاربة الفساد لن تكون في ليلة وضحاها وإنما ذلك سوف يستغرق وقت وجهد، وانه حال الوقوف على ادلة ثابت تورط احد في جرائم فساد او اهدار للمال العام بمقتضى قرار صادر في هذا الشان من النيابة العامة او بمقتضى حكم قضائي او بمقتضى تحقيق اداري سوف تجريه المؤسسة في هذا الشان سوف نكشف عنه آنذاك في مؤتمر صحفي على غرار هذا المؤتمر.

واضاف العبدالله، إن من اهم اهدافي التي سعيت إليها خلال الاسابيع القليلة الماضية هو التفكير والتدبير في كيفية تطوير العلاقة فيما بين مؤسسة الموانئ الكويتية والإدارة العامة للجمارك بهدف الوصول إلى منظومة تعاون مثمر فيما بين الجهتين وذلك بربط نظام آلي حديث يسهل لأي مسئول في تلك الجهتين الحصول على أي معلومة في أسرع وقت ممكن، وكذلك انهاء اجراءات التخليص الجمركي للبضائع قبل وصولها الفعلي إلى الموانئ لسرعة انجاز المعاملات

التجارية لدى الشركات وأصحاب البضائع وصولا إلى خروجها عند وصولها دون تعقيد اجراءات الافراج عنها واستلامها من ذوي الشان تشجيعا للتجارة الخارجية مع مختلف الشركات العالمية وحرصت كل الحرص على أن تنتهج المؤسسة كل ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا في الموانئ البحرية في أعمال المناولة وتشغيل الرافعات آليا وسرعة مناولة البضائع والحاويات من السفن دون ابطاء حتى لا يؤدي ذلك إلى تكدس السفن في مناطق الانتظار خارج الموانئ، وكذلك تطوير الموانئ البحرية باعتبارها واجب وطني اساسي والسبيل إلى ذلك هو الوقوف على ما يجرى في الموانئ التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي والموانئ العالمية الأخرى واقتباس احدث النظم والتقنيات العلمية الحديثة في هذا الشان.

خلال مؤتمر «القيادات الخليجية»

التركيت: «العدساني» و«أكبر» يناقشان التحديات التي تواجه القطاع النفطي

كشف الرئيس التنفيذي لمجموعة خدمات الاعمال والتوظيف الخليجية « كاتي» ماجد التركيت عن مشاركة الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني و الرئيس التنفيذي لشركة كويت انرجي المهندسة سارة أكبر ، في مؤتمر القيادات الخليجية « قيادة المنظمات في بيئة مضطربة » والذي سيعقد خلال الفترة من 11-12 مايو 2015 في فندق شيراتون الكويت

وأوضح التركيت ان «العدساني» و «أكبر» سيعرضا كلا منهما تجربته في القيادة من خلال حلقة نقاشية تتناول قيادة شركات النفط خلال البيئة المضربة، حيث سيتم طرح التحديات التي تواجه صناعة النفط والغاز والاستراتيجيات المثلى للتغلب عليها وكيفية تجاوزها، كما سيتم مناقشة كيفية إدارة الإزمات في شركات النفط ليعرض كل منهما تجربته وخبراته القيادية في شركات النفط.

ولفت إلى ان «العدساني» الذي كان يشغل موقع رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب في شركة البترول الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية قبل ترأسه الإدارة التنفيذية لمؤسسة البترول سيستعرض تجربته في القيادة في ظل التحديات التي تواجه شركات النفط والتي من أهمها مواكبة الثورة التكنولوجيا الحالية في المجالات النفطية المختلفة، وكيفية تجاوز مثل هذه التحديات عبر وضع سياسة متوازنة تتكيف مع هذه المتغيرات.

وأفاد التركيت أن « أكبر» صنفت خلال العام الماضي ضمن قائمة مجلة فوربس لأقوى 200 سيدة عربية، مضيفا انها شغلت في شركة نفط الكويت وظائف مختلفة منذ اوائل التسعينيات في إعداد استراتيجية التطوير والهندسة ومكافحة الحرائق خاصة في مرحلة الغزو العراقي، ثم انتقلت إلى تولي مسؤولية فريق الدراسات التخطيطية كما تولت رئاسة الفريق الاستثماري لحقول شمال الكويت، بالإضافة الى رئاسة فريق إدارة الموارد.

واشار إلى عملها منذ 1996 حتى 2005 في الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية «كوفبيك» تولت فيها منصبي مديرة التطوير ومديرة التخطيط، كما شغلت منصب مدير في مجلس إدارة الشركة الكويتية لنفط الخليج من 2004 إلى 2009.

واشار إلى أن «العدساني» و«اكبر» سيقومان بعرض خبراته المختلفة في إدارة الشركات النفطية والتي مرت بالعديد من الازمات التي نجح في تجاوزها، وهو ما سيقدم للمؤتمر رؤية للمهارات الخاصة التي يجب توافرها في القيادات الاقتصادية لتؤهلهم لقيادة العمل الجماعي في مواجهة مختلف انواع الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية السياسية، والتخفيف من تاثيراتها وتداعياتها، بل والعمل على منع حدوثها.

وبين أن المؤتمر سيشهد مشاركة نخبة من القيادات والرموز الاقتصادية من الكويت و الخليج والعالم والذين سيطرحون تجارب وخبرات في إدارة منظماتهم في بيئات مضطربة واليات قيادة المنظمات في بيئة مضطربة، ودور القيادة في إدارة الكوارث والأزمات الاقتصادية حيث يطرح نماذج و ممارسات مثالية و قصص نجاح في هذا الشان.

ولفت إلى ان فكرة المؤتمر تاتي في ظل بروز إضطرابات متنوعة في البيئة المحيطة سواء إضطراب سياسي او إقتصادي او إجتماعي او تقني وتداعيات هذه الاضطرابات على اقتصاديات المنطقة.

والشار التركيت إلى أن المؤتمر سيتيح لأصحاب القرار وقادة المال والاعمال وقيادات الصف الثاني التواصل والنقاش حول التغيرات الاقتصادية الأخيرة، كما سيناقش القضايا الهامة التي تواجه القيادات في الكويت بشكل خاص وفي منطقة الخليج بشكل عام.

واضاف ان المؤتمر ياتي ضمن الاستراتيجية التي تطبقها «كاتي» والتي تعتمد في الاساس على الاستثمار في الموارد البشرية ، لافتا إلى نجاح الشركة في تنظيم ملتقى التوظيف الخليجي في خمس دورات، ما اكسبها الخبرة الكافية في هذا المجال وما يمهد لها الطريق نحو الانتشار إقليميا ودوليا.

نزار العدساني

المهندسة سارة اكبر

الغانم: «الغرفة» حريصة على تعزيز التعاون في مجالات الاستثمارات المشتركة مع استراليا

علي الغانم مقدماً هدية تذكارية لوزير التجارة والاستثمار الاسترالي

اكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم اهمية العلاقات التي تربط الكويت باستراليا على المستويين السياسي والاقتصادي باعتبارها شريكا استراتيجيا مهما في مجال الامن الغذائي.وقال الغانم في كلمته اثناء لقائه وزير التجارة والاستثمار الاسترالي اندرو روب ان اللقاء يهدف الى مناقشة التعاون الاقتصادي بين البلدين باعتبار استراليا من اهم الدول المصنعة للسيارات وكذلك في مجال البنى التحتية مؤكدا حرص الغرفة على تعزيز التعاون في مجالات الاستثمارات والتجارة المشتركة.

واضاف ان الفرصة الحالية مواتية لتحقيق ذلك في ضوء وجود سيولة مالية ضخمة لدى القطاع الخاص الكويتي وكذلك استغلال وضع الكويت كمدخل تجاري مهم فيما يتعلق باعادة التصدير الى الدول المجاورة لاسيما ان المستثمر الكويتي يمتلك خبرات ممتازة من خلال اقامة مشاريع ناجحة في شتى دول العالم.

ودعا الغانم الى استثمارات مشتركة في المجالات الحيوية التي تتمع بها استراليا كالسياحة والتعليم متمنيا من الشركات الاسترالية للمشاركة في مشاريع خطة التنمية للكويت والاستفادة من الخبرات التي تتميز بها الشركات الاسترالية خاصة في مجالات المقاولات والبناء والهندسة، واكد استعداد الغرفة للتعاون مع الجانب الاسترالي بكل الامكانات المتاحة في سبيل تحقيق نتائج ايجابية تعكس متانة وعمق العلاقات التي تربط البلدين الصديقين.

من جانبه قال الوزير الاسترالي ان الهدف الاساسي من زيارته الى الكويت هو تعزيز وتقوية العلاقات الاقتصادية المشتركة بما يعكس متانة وقوة الروابط السياسية مبينا انه على الرغم من وجود شراكات استراتيجية فيما يتعلق بالمواشي والحبوب مع الكويت فانها لا تصل الى المستوى المامول.واعرب عن امله في ان تسفر المفاوضات الجارية حاليا عن توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين استراليا ودول مجلس التعاون في اقرب فرصة مبينا ان من شان ذلك ان يفتح آفاقا استثمارية وتجارية جديدة بين البلدين.

واضاف ان لدى الشركات الاسترالية العديد من الاستثمارات المهمة في بعض دول مجلس التعاون وانها ترغب في البحث عن أسواق جديدة مبينا ان الكويت تعتبر الوجهة الانسب لها في ضوء المشاريع التي اعلنت عنها الحكومة الكويتية في خطة التنمية لدولة الكويت وكذلك اقرار عدة قوانين مهمة لتحسين بيئة الاعمال.

أرباح «نور» السنوية تهبط بنسبة 90%

قالت شركة نور للاستثمار المالي (NOOR) – المدرجة بالبورصة – إن أرباحها خلال عام 2014 تراجعت بنسبة 89.8%.

وذكر البيان المنشور على موقع البورصة اليوم الاثنين، أن أرباح الشركة في 2014 بلغت 918.8 الف دينار (3.03 مليون دولار) مقابل أرباح بلغت 9.05 مليون دينار (29.82 مليون دولار) في عام 2013.

وشهدت نتائج الشركة خلال الربع الأخير من 2014 تحولاً إيجابياً، حيث سجلت الشركة خسائر قدرها 3.06 مليون دينار، في مُقابل أرباح 1.94 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2013.

وقالت "الشركة" في البيان إن السبب في تراجع الأرباح السنوية يعود إلى انخفاض السعر السوقي للأوراق المالية المدرجة أدى إلى انخفاض الأرباح المحققة مقارنة بنهاية 2013، انخفاض توزيعات الأرباح المستلمة، وتراجع الأرباح المحققة من الاستثمارات المتاحة للبيع مقارنة بعام 2013، بالإضافة إلى انخفاض القيمة العادلة لبعض الاستثمارات المتاحة للبيع.

وأوصى مجلس إدارة الشركة عدم توزيع أرباح سنوية عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2014 .

وتقوم الشركة بتقديم خدمات الاستشارات المالية والمتاجرة في الأوراق المالية المحلية والدولية والاقتراض والإقراض وإصدار الضمانات وإدارة صناديق الاستثمار والمحافظ الاستثمارية.